

آليات دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة تحليلية-

Mechanisms to Support the Competitiveness of Small and Medium Enterprises in Algeria: An Analytical Study

وافية تجاني*¹، (جامعة باتنة 1)، ouafia.tedjani@univ-batna.dz

محمد لوشن²، (جامعة باتنة 1)، mohamed.louchene@univ-batna.dz

2021-10-26	تاريخ القبول	2021-03-10	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على مختلف الآليات والتدابير التي اتخذتها الجزائر في سبيل دعم تنافسية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، وذلك في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر. ويهدف تحقيق ذلك تم القيام بدراسة تحليلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولمختلف إجراءات دعم تنافسياتها.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن الجزائر اتخذت عدة آليات في سبيل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها تعدد برامج تأهيلها وتعدد هيئات الدعم، إضافة إلى البرنامج الوطني للتقييس وبرنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية.

الكلمات المفتاحية:

التنافسية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ هيئات الدعم؛ التأهيل؛ التقييس

Abstract

This research paper aims to highlight various mechanisms and measures taken by Algeria in order to support the competitiveness of its small and medium enterprises, in light of the economic openness that Algeria is witnessing. To this end, an analytical study was conducted in small and medium enterprises in Algeria to investigate what various measures were taken to support their competitiveness. The study has yielded several results, the most important of which is that the Algeria has taken several mechanisms in order to support the competitiveness of small and medium enterprises. One more important result is the multiplicity of their up-grading programs and the multiplicity of support agencies together with the standardization program and the industrial zone rehabilitation program.

Keywords

Competitiveness; small and medium enterprises; support agencies; up-grading; standardization

* المؤلف المرسل

مقدمة

تفرضُ التغيرات الاقتصادية الجارية على النطاق العالمي واقعا جديدا، تمثل في تحرير التجارة الدولية والتحول نحو اقتصاد السوق، وظهور العديد من التكتلات الاقتصادية، إضافة إلى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي حولت العمل إلى العالمية. وقد أدى ذلك إلى نتائج من بينها: ظهور التنافسية التي تحدد نجاح أو فشل المؤسسات، حيث أصبحت المنافسة أكثر شدة نظرا لتطور المؤسسات، وتنوع طموحاتها وقدرتها على إشباع حاجات العملاء وفقا لاحتياجاتهم ورغباتهم مهما تنوعت واختلفت.

ومع توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المترقب لمنظمة التجارة العالمية، فإن مؤسساتها الاقتصادية -لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- سوف تواجه منافسة حادة في الأسواق الوطنية أو الدولية، خاصة مع تعودها على نمط حياة يعتمد على الحماية من المنافسة.

يُعدّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية، التي تساهم في الناتج المحلي وتوفر العديد من مناصب الشغل، إضافة إلى تلبية حاجيات المجتمع. إلا أن هذا القطاع في الجزائر لا يزال فتيا، ويواجه العديد من العراقيل خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر، ولا يمكن الاعتقاد أن ترك هذه الشريحة لقواعد السوق كفيل بإعدادها للمنافسة محليا ودوليا، ما لم يتم مرافقتها بمجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية لحمايتها، ودعم تنافسيتها، وجعلها في مستوى نظرائها من الشراكة.

ولتفادي الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن الانفتاح الاقتصادي، وفي سبيل حماية هذه الشريحة من المؤسسات، بادرت الجزائر إلى تبني عديد الآليات لدعم تنافسيتها المتمثلة في العدد الكبير لبرامج التأهيل المتنوعة التي انطلقت منذ بداية تفكير الجزائر في عقد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تعزيز ذلك بمجموعة من هيئات الدعم التي تساعد هذه المؤسسات على مزاولة نشاطها وترقيتها، لعل أهمها: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ترقية التنافسية الصناعية، إضافة إلى ذلك، تبنت الجزائر برنامجا وطنيا للتقييس، وبرنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية لتهيئة المحيط الملائم للعمل.

إشكالية الدراسة

على ضوء ما تقدم طرحه فإن الدراسة تبحث في حلول وآفاق لإشكالية مفادها:
"ما هي مختلف التدابير والبرامج التي اتخذتها الجزائر في سبيل دعم تنافسية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة؟"، وهي إشكالية رئيسة تفرع منها الإشكالات الثانوية الآتية:

- ما المقصود بالتنافسية، وما هي مختلف دعائمها ومقوماتها؟

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هي مختلف آليات وبرامج دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضية الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة فإنها تنطلق من فرضية رئيسة واحدة، وهي أن هناك جهود معتبرة من قبل الدولة في دعم تنافسية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها موضوع دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أصبح من المواضيع المهمة في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده في الوقت الحالي، حيث أصبحت المنافسة أكثر شدة من ذي قبل، كما تتجلى أهمية الدراسة في الدور والمكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وما يترتب على ذلك من القيام بحشد مختلف التدابير والإجراءات الاحترازية لدعم تنافسياتها وتعزيزها؛ من أجل التكيف والتعامل مع الانفتاح الاقتصادي بكفاءة وفعالية.

أهداف الدراسة

تتجسد الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في إلقاء الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالتنافسية ودعائها، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على معطيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف هيئات دعمها، إضافة إلى ذلك، فإن الدراسة تهدف لعرض مختلف الآليات والبرامج التي اتخذتها الجزائر في سبيل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للوقوف على أهم المفاهيم النظرية التي لها صلة بموضوع الدراسة. ومن أجل دعم الدراسة تم الاعتماد على البيانات والإحصائيات المتوفرة.

هيكل الدراسة

- من أجل الإلمام بجوانب الدراسة، تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسة وفقا لما يلي:
 - المحور الأول: الإطار النظري للتنافسية.
 - المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف هيئات دعمها.
 - المحور الثالث: آليات وبرامج دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- الإطار النظري للتنافسية

أصبح موضوع التنافسية في الوقت الحالي يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي، نظرا لأهميته كمعيار في تحديد تقدم الدول ومؤسساتها، وقد ساهم عديد المفكرين في إثراء المواضيع المتعلقة بالتنافسية، لعل أهمها المفاهيم الخاصة بها والدعائم الواجب توفرها من أجل تحقيقها في اقتصاد ما.

1-1 مفهوم التنافسية

إن مفهوم التنافسية مفهوم متعدد الأبعاد، ويختلف باختلاف المستوى الذي تندرج ضمنه فيما إذا كان على مستوى الدولة أو القطاع أو المؤسسة. تُعرف التنافسية على مستوى الدولة بأنها " قدرة الاقتصاد على القيام في ظل شروط السوق الحرة بإنتاج السلع والخدمات التي تلبى معايير الأسواق الدولية، مع القيام في الوقت نفسه بحفظ وزيادة مستويات الدخل الحقيقي للمواطنين على المدى الطويل " (رضوان، 2011، صفحة 27)

في حين يرى Laura D'Andrea أنها تشير إلى "قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبى احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والعمل على تحقيق استمرارية هذا الدخل المرتفع." (حاتم، 2005، صفحة 278).

أما على مستوى القطاع، فتعرف التنافسية بأنها "قدرة قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية. (خضور و شبانة، 2014، صفحة 90)

أما على مستوى المؤسسة، فتُعرف التنافسية بأنها "قدرة المؤسسة على إنتاج السلع والخدمات المضبوطة والمطلوبة من النوعية الجيدة بالسعر المناسب، وفي التوقيت الملائم، وأنها تعني القدرة كذلك على تلبية حاجات المستهلكين بكفاءة أكثر من المؤسسات الأخرى" (رضوان، 2011، صفحة 21).

في حين يعرف Porter التنافسية على مستوى كلي انطلاقا من معطيات اقتصاد جزئي، حيث يجمع بين المستويات السابقة ويرى " أنها حصة منتجات بلد معين في السوق العالمي، وأنها تترسخ بعناصر الاقتصاد الجزئي، وتقوم على قدرة المؤسسات على خلق سلع وخدمات ذات قيمة" (Porter & autres, 2005, p. 35)

إضافة إلى ما ذكره في مفهوم التنافسية، فإن المؤسسات الرائدة لا تطمح فقط إلى تحقيق موقع تنافسي فحسب، فهي تسعى إلى تحقيق ما يعرف بالميزة التنافسية - لاسيما المستدامة- ويمكن تعريف الميزة التنافسية بأنها " قدرة المؤسسة على تحقيق ربحية

متواصلة مقارنة مع منافسيها، وخلق قيمة للعميل التي لا يمكن للمنافسين الحاليين تطبيقها" (عيساني و حامدي، 2016، صفحة 130).

2-1 دعائم التنافسية

يرى تقرير التنافسية العالمي أنّ هناك اثني عشرة دعامة للتنافسية الدولية، ومنه تحقيق التنافسية على مستوى المؤسسات، هذه الدعائم غير مستقلة عن بعضها البعض بل مترابطة، وتتمثل هذه الدعائم فيما يلي: (Porter & autres, 2005, pp. 70-74)

▪ **المؤسسات العمومية:** هي التي تحكم التشريعات القانونية وتوجه الأسواق التي تمكن المؤسسات من التفاعل لتوليد الثروات، فغياب حقوق الملكية وانتشار البيروقراطية والفساد ونقص الشفافية... كل هذه العناصر من شأنها طرح تكاليف اقتصادية معتبرة.

▪ **الهيكل والأسس:** يقصد بها توفر المرافق العامة مثل الاتصالات والمواصلات كالطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، فالمؤسسات لا يمكن لها العمل في وسط اقتصاد يملك صعوبة في تحويل عوامل الإنتاج أو صعوبة في تحويل المعلومات.

▪ **الاستقرار الاقتصادي:** الأزمات الاقتصادية والعجز المالي والمديونية الخارجية والتضخم تؤثر بشكل مباشر على أداء المؤسسات

▪ **الأمن والسلام:** لن تكون هناك تنافسية في دولة ما في حال وجود نزاعات بالأسلحة، أو إرهاب أو جرائم المؤسسات أو مشاكل سياسية...

▪ **رأس المال البشري:** هو عامل الإنتاج المرتبط بالإنسان، يتكون من مركبين: الأول خاص بصحة الأفراد الذي يزيد معدلات الإنتاجية، والثاني يخص تعليم الأفراد، وفي الدول المتقدمة تشترط تعليماً متقدماً ومرونة الاستعداد والكفاءة، فالمهم جودة المتخرج وليس العدد.

▪ **فعالية سوق السلع والخدمات:** إن الدول التي تملك أسواقاً سلعية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية، وتكون مؤهلة لإنتاج المزيج الملائم من السلع والخدمات وذلك بما يتلاءم مع ظروف العرض والطلب كتطور احتياجات المستهلكين.

▪ **تطور وتعقد المؤسسات:** إن تنافسية اقتصاد ما تشير عادة إلى درجة تطور مؤسساته، ومن بين أشكال هذا التطور العناقيد الصناعية المتقاربة جغرافياً، حيث من السهل الوصول للموردين والعملاء وللمعلوماتية، إضافة إلى وجود شكل آخر لتطور المؤسسات، وهو العمليات والاستراتيجيات المعقدة ودخول أشكال متطورة من التنظيم.

▪ **فعالية سوق العمل:** إن مرونة سوق العمل محدد للتنافسية، غير أنّ الضرائب على الأجور ونظام تحويل العمال وتسريح العمال والتمييز، تُخفض من التحفيز عن العمل وتعطي نتائج عكسية.

- **فعالية السوق المالي:** إن القطاع المالي ضروري لتخصيص وتوجيه موارد مدخرات المواطنين نحو أفضل النشاطات الاقتصادية الأكثر ربحية، والتي تساهم في زيادة استثماراتها، وهذا القطاع المالي يجب أن يكون أهلا للثقة والتحويل.
- **الانفتاح وحجم السوق:** إن كبر حجم السوق يزود المؤسسات بعرض أكبر لمنتجاتها، وبخاصة مع الانفتاح ومنه الاستفادة من استغلال اقتصاديات الحجم.
- **الإبداع والابتكار:** يكون الإبداع والابتكار من خلال البحث والتطوير في الميدان التكنولوجي، ويتطلب ذلك تعزيز التواصل والتعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية من جهة، والقطاع الصناعي من جهة أخرى، إضافة إلى الدعم الحكومي.
- **ديناميكية التكنولوجيا:** من بين الفوارق الرئيسية بين الدولة الغنية والفقيرة هو استعمال طرق الإنتاج الحديثة والمعقدة؛ لإنتاج سلع جد متطورة؛ أي امتلاك تكنولوجيا عالية.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف هيئات دعمها

1-2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المادة 04 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية. (الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001، 2001، صفحة 5)

مع نهاية 2019 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1193339 مؤسسة تساهم في تشغيل 2885651 عامل. تشغل أساسا في قطاع الخدمات والصناعات التقليدية والبناء والتهيئة العمرانية، ولا يمثل قطاع الصناعة منها سوى 8,69% وهي نسبة محتشمة بالنسبة لدولة تمتلك مقومات توسيع نسيجها الصناعي. وفيما يلي جدول يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية والطبيعة القانونية

جدول رقم (01) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية والطبيعة القانونية

النسبة	العدد	الطبيعة القانونية	ملكية المؤسسة ص م
56,25%	671267	اشخاص معنوية	م ص م خاصة
43,73%	521829	اشخاص طبيعية	
20,72%	247275	مهن حرة	
23,01%	274544	صناعة تقليدية	
0,02%	243	أشخاص معنوية	م ص م عامة

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, **Le Bulletin d'information statistique de l'entreprise**, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, N°36, avril 2020, P.7.

من الجدول يلاحظ أن أكثر من 56٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعدّ أشخاصاً معنوية بما فيها المؤسسات الاقتصادية العمومية (EPE) وأن ما نسبته 43,73٪ من هذه المؤسسات تعدّ أشخاصاً طبيعيين منها 21,72٪ مهن حرة و23,01٪ صناعة تقليدية. وفيما يتعلق بعدد المؤسسات المصغرة (TPE) التي تشغل أقل من 10 عمال، فقد بلغ 1157539 مؤسسة، وهي تمثل النسبة المهيمنة من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصلت إلى 97٪، أما عدد المؤسسات الصغيرة (PE) التي تشغل من 10 إلى 49 عامل، فقدر بـ 31027 مؤسسة بنسبة 2,6٪، بينما المؤسسات المتوسطة (ME) التي تشغل من 50 إلى 249 عامل، فقد بلغ 4773 مؤسسة بنسبة 0,4٪. (Le Bulletin d'information statistique de l'entreprise, 2020, p. 8)

وفيما يخص توزيع مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ذات الشخصية المعنوية) على الأنشطة التي تمارسها، فإن أكثر من 50٪ تنشط في قطاع الخدمات، يليها في ذلك نشاط البناء والتهيئة العمرانية بنسبة 28,32٪، ثم قطاع الصناعة بنسبة 15,44٪ كما هو موضح في الجدول رقم (02).

جدول رقم (02): توزيع مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط

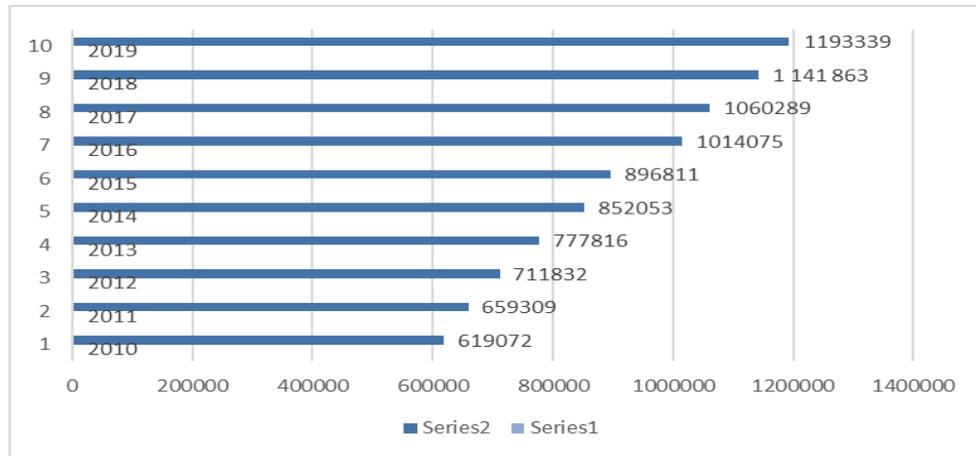
آليات دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تحليلية

قطاع النشاط	عدد م ص م الخاصة	عدد م ص م العامة	المجموع	النسبة: %
الزراعة	7387	94	7481	1,11%
المحروقات، الطاقة والمناجم	3064	2	3066	0,46%
البناء والتهيئة العمرانية	190155	15	190170	28,32%
الصناعة	103621	72	103693	15,44%
الخدمات	367040	60	367100	54,67%
المجموع	671267	243	672510	100%

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, **Le Bulletin d'information statistique de l'entreprise**, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, N°36, avril 2020, P.7.

وخلال العشر سنوات الأخيرة، شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا قارب الزيادة بحوالي 50٪ من 2010 إلى غاية 2019، وهذا ما يوضحه الشكل البياني (01).

شكل رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2010-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, **Le Bulletin d'information statistique de l'entreprise**, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, N°36, avril 2020, N° 31, N°27, N°26, N°22.

2-2 أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

▪ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

- تم إنشاؤها في إطار القانون التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية إدارية ذات شخصية معنوية، ومستقلة ماليا، تتمثل مهامها فيما يلي:
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته.
 - ترقية الخبرة والاستشارة في توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - متابعة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاؤها، تغيير نشاطها.
 - تحقيق دراسات للفروع وتسجيل دوري للاتجاه العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأحدث التقنيات التكنولوجية للإعلام والاتصال.
 - جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجال نشاط هذه المؤسسات.
 - التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME, 2007, pp. 3-6).

▪ صندوق ضمان القروض FGAR

- تم إنشاء صندوق ضمان القروض بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002، وهو عبارة عن مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشط تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هدفها تسهيل تمويل القروض البنكية متوسطة المدى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالنسبة للاستثمارات المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتجديد التجهيزات وعمليات التوسيع. وحتى تستفيد المؤسسات من ضمان هذا الصندوق فعليها أن تستوفي معايير الأهلية للقروض البنكية.
- ويتراوح معدل الضمان بين 10 إلى 80٪ من مبلغ القرض، يتم احتساب هذا المعدل لكل مشروع وفقا للتكلفة والمخاطر، والحد الأقصى لمبلغ الضمان لكل مشروع هو 100 مليون دينار جزائري مدعوم من صندوق لمشاريع الإنشاء. المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات لقرض استثماري تقليدي و10 سنوات للقرض الإيجاري.
- وحسب صندوق ضمان القروض، فقد استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ أفريل 2004 إلى غاية جوان 2017 من قيمة إجمالية تجاوزت 53 مليارا، موزعة على 1937 مشروع حيث يستحوذ قطاع الصناعة على أعلى نسبة مقارنة ببقية القطاعات، سواء تعلق الأمر بمبلغ القروض أو بعدد المشاريع، ثم يليه قطاع البناء والتهيئة العمرانية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي (<https://bit.ly/2PMCn1n>):

جدول رقم (03) توزيع القروض الممنوحة حسب القطاعات 2004-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة٪	المبلغ	النسبة٪
-------------	--------------	---------	--------	---------

60%	32151448062	50%	970	الصناعة
21%	10993691363	27%	526	البناء
2%	882180868	1%	24	الزراعة والصيد
18%	9466535915	22%	417	الخدمات
100%	53493856208	100%	1937	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثين انطلاقاً من <https://bit.ly/2PMcN1n>

3-آليات وبرامج دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بهدف ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض به، قامت الجزائر ممثلة بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبني عديد الإجراءات والتدابير ممثلة في عدة برامج للتأهيل، ويقصد ببرامج التأهيل "العملية التي تسعى إلى تحضير وتكييف - وباستمرار- المؤسسة ومحيطها حسب متطلبات السوق الدولي، والتي تتحقق من خلال تحسين الإنتاجية وعرض المنتج بتكلفة أقل وبالجودة المطلوبة، والتحكم في التطور التكنولوجي والأسواق وتعزيز الوضعية التنافسية (Bahammi, 2007, p. 111).

3-1 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

يُعدّ أول برنامج للتأهيل، أطلق في الجزائر سنة 2000 لمدة عشر سنوات، يعنى بتغطية المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية والمؤسسات الخدمية المرتبطة بالصناعة، الخاصة منها والعامّة التي تشغل 20 عاملاً على الأقل، وتمتلك نتيجة استغلال موجبة لسنتين على الأقل، وهو مخصص للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آن واحد.

وفي إطار هذا البرنامج تم تأسيس اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية وصندوق ترقية التنافسية الصناعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 192-2000 المؤرخ في 16 جويلية 2000 (الجريدة الرسمية، العدد 43، 2000، صفحة 6)، حيث تتكفل اللجنة باستقبال ملفات المؤسسات وتحديد شروط استحقاقها ومتابعة تنفيذ إجراءات التأهيل، في حين تتمثل مساهمة صندوق ترقية التنافسية الصناعية المرتبطة بالمؤسسات على شكل نوعين من المساعدات المالية:

- مساعدات مالية للمؤسسات موجهة لتغطية جزء من النفقات المتعلقة بمخطط برنامج التأهيل، تتمثل بنسبة 80% من تكلفة الدراسة التشخيصية، شرط ألا يتجاوز المبلغ 1,5 مليون دج في حالة الدراسة العامة و800.000 دج في حالة الدراسة المخففة، والباقي 20% تدفعه المؤسسة. ونسبة 10% من مبلغ الاستثمارات المادية في حدود 20 مليون دج.

■ مساعدات مالية لهياكل الدعم: المرتبطة بتحسين محيط المؤسسة الصناعية مثل التكوين والبحث والتطوير وترقية المؤسسات المهنية، وكل الإجراءات المتعلقة ببرامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة (Dhaoui & Abassi, 2003, pp. 78-80).

وفيما يتعلق بنتائج هذا البرنامج، فإنها تعدّ محتشمة بسبب العدد القليل من المؤسسات المستفيدة منه، حيث بعد انتهاء البرنامج سنة 2010 وصل العدد الإجمالي للمؤسسات المستفيدة من تنفيذ مخطط برنامج التأهيل إلى 199 مؤسسة بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت بـ 2641 إجراء تأهيل -عملية تأهيل- منها 1601 إجراء تأهيل خاص بالاستثمار المعنوي بما فيها الدراسة التشخيصية. ولقد قدر المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج التأهيل بـ 1,330 مليار دج، منها 190 مليون دج خصصت للدراسة التشخيصية، و1,140 مليار دج خصصت لتنفيذ مخطط برنامج تأهيل المؤسسات. أما فيما يتعلق بالميزانية الإجمالية التي صرفت في البرنامج، فقد وصلت إلى صرف 2,9 مليار دج من أصل 4 مليار دج (تجاني، 2016، الصفحات 163-164).

3-2 البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME

هو برنامج مخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشغل أكثر من 20 عاملا وتنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية، مدته خمس سنوات 2002-2007، جاء في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، حيث استفادت الجزائر من مساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي خصص منها جزء لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة. قدرت ميزانية البرنامج بـ 62,9 مليون أورو، يساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ 57 مليون أورو، منها 20 مليون لتغطية ضمان قروض المؤسسات. أما الجزائر، فتساهم بمبلغ 3,4 مليون أورو، والباقي 2,5 مليون أورو مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج (Madoui & Denieuil, 2011, p. 81).

الهدف من هذا البرنامج هو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إضافة إلى تعزيز تنافسيتها في جميع المجالات كالتكوين والدعم التقني والتسويق وإدارة الأعمال و التنظيم و تسيير الموارد البشرية و الإنتاج و المالية والمحاسبة ومراقبة التسيير. كما يهدف إلى تطوير ذهنية وسلوكيات رؤساء المؤسسات الجزائرية بالموازاة مع التطور الحاصل في السوق وظهور تقنيات وطرق التسيير الحديثة.

تتمثل مساعدات هذا البرنامج في الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمارات المعنوية التي يتحمل فيها البرنامج نسبة 80٪ سواء تعلق الأمر بالدراسة التشخيصية أو إجراءات التأهيل. هذا إضافة إلى مساعدات للهيئات المالية والبنوك وكذلك الهياكل الوسيطة.

فيما يتعلق بنتائج هذا البرنامج، فتمثل في تأهيل حوالي 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة أنهت إجراءات البرنامج، ووصل عدد الإجراءات الإجمالية فيها إلى 1373 إجراء تأهيل، منها 477 إجراء تأهيل متعلق بالتشخيص، و896 إجراء تأهيل متعلق بالإدارة والإنتاج والتمويل والجودة والتسويق. ولقد قدرت الميزانية الإجمالية لهذه الإجراءات بـ 15039692 أورو. (Euro Développement PME, 2007, pp. 22-27).

بعد انتهاء برنامج EDPME، تم تجديده ببرنامج جديد خلال الفترة 2009-2014 أطلق عليه برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PMEII، الذي يستهدف عصرية هذه الفئة من المؤسسات، ولقد خصصت له ميزانية قدرت بـ 44 مليون أورو. (جودي، 2017، صفحة 55).

3-3 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014

هو البرنامج الأخير المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة منها والخاصة، لها نشاط منذ سنتين ولها هيكله مالية متوازنة، وتنتمي لأحد القطاعات التالية: الصناعة، البناء والتهيئة العمرانية، الصيد، السياحة والفندقة، الخدمات، النقل وخدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال. كما يشترط البرنامج في المؤسسة أن يكون عدد عمالها يساوي أو أكثر من عشرة عمال باستثناء قطاع البناء والتهيئة العمرانية، فالحد الأدنى للعمال 20 عاملا، وخصصت لهذا البرنامج ميزانية مالية تقدر بـ 386 مليار دج يعني بتأهيل 200000 مؤسسة في عدة قطاعات. (ANDPME, 2010, p. 3)

وتمثل دعم الدولة في هذا البرنامج من خلال الدراسة التشخيصية والاستثمارات المادية والمعنوية والتكوين الموضحة وفقا لما يلي: (ANDPME, 2010, p. 3):

▪ الدراسة التشخيصية

تنقسم إلى دراسة تشخيصية أولية ودراسة تشخيصية معمقة. فبالنسبة للدراسة التشخيصية الأولية، فالتكلفة كحد أقصى لها هي 500000 دج، حيث تمويل الدولة منها 80%. أما الدراسة التشخيصية فالتكلفة كحد أقصى هي 2,5 مليون دج، حيث تمويل الدولة منها 80%.

▪ الاستثمارات

تنقسم إلى استثمارات معنوية ومادية:

➤ الاستثمارات المعنوية: التكلفة الأقصى لها هي 3 مليون دج تتكفل الدولة بتمويلها كما يلي:

- 80% بالنسبة للمؤسسة التي يكون رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج.
- 50% بالنسبة للمؤسسة التي يكون رقم أعمالها ما بين 100 مليون و500 مليون دج.

- أما التمويل على القروض البنكية يتم الاستفادة منها وفقا لما يلي:
- 6٪ بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها أقل من 500 مليون دج.
 - 4٪ بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها ما بين 500 مليون و1000 مليون دج.
 - 2٪ بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها ما بين 1000 مليون و2000 مليون دج.
- وتتمثل الاستثمارات المعنوية السابقة الذكر في التقييس وشهادة الجودة و حقوق الملكية الفكرية والصناعية و الإبداع والبحث والتطوير و التكوين والموارد البشرية والمساعدات الخاصة و تسيير وظائف المؤسسة (التسويق، المحاسبة والمالية) واستعمال وتكامل تكنولوجيا الاتصال والإعلام.
- الاستثمارات المادية للإنتاج: تتمثل التكلفة الأقصى لها في 15 مليون دج، حيث تمويل الدولة 10٪ من هذا المبلغ وذلك بالنسبة للمؤسسات التي تحقق رقم أعمال أقل من 100 مليون دج.
- وبالنسبة لتمويل القروض البنكية على الاستثمارات المادية، فإن المؤسسة سوف تستفيد من تخفيض في سعر الفائدة وفقا للنسب التالية:
- 3,5٪ بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج.
 - 3٪ بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها ما بين 100 مليون و500 مليون دج.
 - 1٪ بالنسبة للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها ما بين 1000 مليون و2000 مليون دج.
- الاستثمارات المادية ذات الخصائص الأولوية: تتمثل التكلفة الأقصى لها في 30 مليون دج، إلا أن المؤسسة هي من تتحمل التكلفة الإجمالية لها، والدولة تتكفل بتخفيض نسبة القروض البنكية إلى معدل 2,5٪.
- الاستثمارات التكنولوجية وأنظمة المعلومات: تتمثل التكلفة الأقصى لها في 15 مليون دج، تتكفل الدولة بنسبة 40٪ من هذه التكلفة، والباقي تتحمله المؤسسة سواء بتمويلها الخاص أو بواسطة قروض بنكية بنسبة 4٪.
- **التكوين والمساعدات الخاصة**
- في إطار عملية التكوين، فإن التكلفة الأعلى لهذا الإجراء تتمثل في 500000 دج، حيث تتكفل الدولة بنسبة 80٪.
- بالنسبة للتكوين (le coaching) والمرافقة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتصدير والإبداع فإن التكلفة الأعلى لهذا الإجراء هي مليون دج، تتحمل الدولة تكلفة 80٪، والباقي 20٪ تتحمله المؤسسة بتمويلها الخاص أو بواسطة قروض بنكية بنسبة 6٪.
- شهادة الجودة: التكلفة الأعلى لهذا الإجراء هي 5 مليون دج، تتحمل الدولة تكلفة 20٪ والباقي 80٪ تتحمله المؤسسة بتمويلها الخاص أو بواسطة قروض بنكية بنسبة 6٪.

وفيما يتعلق بعدد المؤسسات التي انضمت الى هذا البرنامج الى غاية 2016، والتي يبينها الجدول رقم (03)، فإنه يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع البناء والتهيئة العمرانية التي قدمت ملفاتها للمديريات الجهوية التابعة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمثل أكبر نسبة مقارنة بباقي القطاعات، حيث قدر عددها 2634 مؤسسة، يليها قطاع الصناعة والخدمات، كما يلاحظ أن المديرية الجهوية لولاية سطيف تستحوذ على أكبر عدد من المؤسسات المنظمة للبرنامج، تليها عنابة ثم الجزائر العاصمة (بوشلاغم، 2018، صفحة 367).

جدول رقم (04) توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل قطاع والوكالة

الجهوية

المجموع حسب النشاط	وهران	سطيف	غرداية	عنابة	الجزائر	الولايات
207	63	40	2	29	73	الصناعة الغذائية
2634	257	1036	86	759	496	البناء والتهيئة العمرانية
689	105	197	25	130	232	الصناعة
100	22	27	5	27	19	النقل
74	16	36	/	14	8	الصيد
428	60	141	22	89	116	الخدمات
9	1	/	/	/	8	الإعلام والاتصال
60	23	9	3	14	11	السياحة والفندقة
66	6	24	1	13	22	أخرى
4267	553	1510	144	1075	985	المجموع حسب الولايات

المصدر: بوشلاغم عثمان، 2018، ص.367.

4-3 البرنامج الوطني للتقييس

هو برنامج وطني لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هدفه حصول هذه المؤسسات على شهادة الجودة في نظام التسيير الذي انطلق سنة 2001 وتم وضع لجنة لمتابعته، إضافة إلى تحديد دفتر شروط انضمام المؤسسة للبرنامج المتمثلة في أن تكون مؤسسة صناعية أو خدمية مرتبطة بالصناعة ولديها الرغبة في تبني الشهادة، حيث تقوم باختيار مكتب مرافق متخصص في مجال الجودة، وتمثل مختلف مواصفات شهادة المطابقة وفق البرنامج في:

- المواصفة ISO 9000 الخاصة بنظام تسيير الجودة.
- المواصفة ISO 14000 الخاصة بنظام تسيير البيئة.

- المواصفة ISO 22000 الخاصة بنظام الأمن الغذائي.
- المرجع التقييسي OHSAS 18001 الخاص بالصحة والسلامة في وسط العمل.
الهدف من هذا البرنامج، هو أن يكون تسيير المؤسسة موحداً وفق مواصفات معينة، إضافة إلى التنظيم والتسيير بتحديد إجراءات موحدة واضحة ومبسطة والاستجابة لمتطلبات السوق و تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال التحكم في عدم التطابق و توضيح دور كل فرد في المؤسسة وزيادة فعالية أنشطة المؤسسة.
لقد خصصت وزارة الصناعة للبرنامج الوطني للتقييس ميزانية من صندوق ترقية التنافسية الصناعية تقدر بـ 660 مليون دج، مخصصة لتمويل المؤسسات المنظمة للبرنامج الوطني للتقييس، وهي قابلة للزيادة كلما اقتضت الحاجة لذلك. وتتمثل نسب الدعم فيما يلي:

- 50٪ من تكلفة عقد المكتب المرافق دون أن يتعدى المبلغ 3 مليون دج.
- 50٪ من تكلفة الشهادة في حدود 1 مليون دج.
وقد تم تجديد هذا البرنامج سنة 2011 بنسبة دعم مرتفعة قدرت بـ 80٪ سواء لتكلفة عقد المكتب المرافق أو تكلفة الحصول على شهادة المواصفة. (تجاني ، 2016 ، الصفحات 195-196)

ومن أجل تشجيع تنافسية المؤسسات فيما بينها بتحقيق الجودة، قامت وزارة الصناعة بتنظيم مسابقة جائزة الجزائر للجودة وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-05 المؤرخ في 6 جانفي 2002، تسلم كل سنة للمؤسسة الناجحة، حيث يتم تعيين هذه الأخيرة انطلاقاً من إعداد استمارة من طرف وزارة الصناعة وترسل للمؤسسات التي تبنت شهادة المواصفة ضمن البرنامج الوطني للتقييس، وتتضمن هذه الاستمارة أسئلة للمؤسسات تخص الجودة، وبعد التقييم تعين على رأسها أفضل مؤسسة مؤهلة لاستلام الجائزة المتمثلة في قيمة مالية تقدر بـ 2 مليون دج ومجسم إضافة إلى شهادة شرفية للجائزة (Telailia , 2010).

3-5 برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة

تعدّ المناطق الصناعية من أهم الوسائل الضرورية للتطور والنمو الاقتصادي وإحدى الدعائم الأساسية لتحقيق التنافسية، فمن دون شك أن توفر فضاء لاستقبال المؤسسات الصناعية وجودة الهياكل القاعدية شرط ضروري لتهيئة المناخ المناسب لنشاط المؤسسة، و يبلغ عدد المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة في الجزائر 77 منطقة تحتل مساحة 20000 هكتار، وفي إطار برنامج تأهيل محيط المؤسسة خصصت وزارة الصناعة من صندوق ترقية التنافسية الصناعية ميزانية فاقت 25 مليار دج؛ لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة، وذلك من خلال تطبيقها لأربعة برامج انطلقت منذ سنة 2005 وتتمثل هذه البرامج الأربعة فيما يلي:

- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
 - البرنامج الرئاسي التكميلي لفائدة سبع ولايات بالهضاب العليا.
 - البرنامج الخاص لتطوير ولايات الجنوب.
 - البرنامج الموسع الخاص بتطوير ولايات الهضاب العليا.
- الهدف من برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة هو تطهير العقار الصناعي، من خلال تحديث وتحديد هذه المناطق، وإنشاء مناطق جديدة وفق المقاييس المستعملة في الدول المتطورة لاسيما دول الاتحاد الأوروبي (تجاني، 2019، صفحة 107).

4- خاتمة ونتائج الدراسة

تُعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قطاعا فتيا وهشا، يواجه عديد الصعوبات والعراقيل التي ستتعلم أكثر مع الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر في الآونة الأخيرة، لهذا فإن دعم تنافسياتها وحمايتها من مخاطر الانفتاح أصبح من اهتمامات الجزائر، حيث خصصت لهذا المؤسسات العديد من برامج التأهيل والبرامج المرافقة والهيئات الداعمة، إضافة الى المساعدات المتعلقة بالاستثمارات المادية والمعنوية. وهو يدل على صحة فرضية الدراسة الرئيسية التي تنص على وجود جهود معتبرة من قبل الدولة في سبيل توفير الآليات اللازمة لدعم تنافسية هذه المؤسسات، إلا أنها تبقى جهودا هامشية؛ نظرا للعدد المحتشم من المؤسسات التي تبنت هذه البرامج مقارنة مع تعدادها وتطورها.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- ترى دراسات الباحثين الاقتصاديين أن من بين دعائم التنافسية هو دور الدولة الداعم في حماية مؤسساتها سواء من خلال توفير المناخ المناسب للعمل أو من خلال توفير الهيئات الداعمة وبرامج تحسين التنافسية.
- إن تحقيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- مكانة تنافسية محليا ودوليا أصبح ضرورة حتمية في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر.
- تعدد هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعدّ حافز لترقيتها، ويشجع على تطور تعدادها واستمراريتها.
- تعدد برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يدل على توجه الاهتمام نحو هذه الشريحة من المؤسسات لاسيما الخاصة منها.
- نسب المساعدات المادية والمعنوية المقدمة للمؤسسات سواء المتعلقة ببرامج التأهيل أو البرنامج الوطني للتقييس معتبرة خاصة المتعلقة بالاستثمارات المعنوية ومكاتب الدراسة.
- يفتقد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التنوع الاقتصادي وبخاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعة.
- التوسع في قطاعات الأنشطة في برنامج التأهيل الأخير للمؤسسات ص م وكذا تنوع الاستثمارات المادية والمعنوية والتفصيل فيها يدل على استدرارك النقائص التي مست برامج التأهيل السابقة.

- تقترح الدراسة في هذه الورقة البحثية مجموعة من التوصيات أهمها:
- تحسين مناخ العمل وتبسيط الإجراءات والقواعد التنظيمية: من أجل القدرة على تحقيق التنوع الاقتصادي في أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة وخدمات النقل على تبني برنامج التأهيل، خاصة أنه لم يكن لها من قبل حق الدخول فيه.
 - تشجيع المؤسسات على القيام بالتشخيص الاستراتيجي المتواصل - لاسيما الداخلي- وتحيينه تلقائيا.
 - إنشاء بنك معلومات ومرصد خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - محاكاة تجارب الدول الناجحة في مجال تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وبخاصة فيما يتعلق بترقيتها والنهوض بها.

5- قائمة المصادر والمراجع

1- قائمة المراجع باللغة العربية

1. تجاني، وافية، (جويلية، 2019). "العقار الصناعي في الجزائر واقع وآفاق". مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد رقم 9(1)، جامعة باتنة، الجزائر: 99-110
2. تجاني، وافية، (2016)، مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو- متوسطة حالة المؤسسات الصناعية. أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3. الجريدة الرسمية، العدد 43، (19 7، 2000). المرسوم التنفيذي رقم 2000-192. صفحة 6.
4. الجريدة الرسمية، العدد 77، (15 12، 2001). القانون التوجيهي رقم 01-18.
5. جودي، حنان. (2017). استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
6. حاتم، سامي عفيفي. (2005). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
7. خضور، رسلان و شبانة نادية. (ديسمبر، 2014). "دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري". مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، أم البواقي، الجزائر: 89-106
8. عثمان بوشلاغم. (1 7، 2018). "دور التأهيل في تفعيل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة ميدانية لمؤسسة متوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مجلة دراسات اقتصادية، رقم المجلد 12(3). الجلفة، جامعة زيان عاشور، الجزائر: 364-374.
9. عيساني عامر، و حامدي، محمد (ديسمبر، 2016). "تأثير مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الميزة التنافسية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المشاركة في الطبعة الـ 47 لمعرض الجزائر الدولي". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية باتنة 1(34). ، جامعة باتنة. 125-126

10. رضوان، مصطفى أحمد حامد. (2011). *التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم* (ط. 1). الإسكندرية: الدار الجامعية.

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. ANDPME. (2007). *Présentation des missions et plan d'action de L'Agence Nationale de Développement des Petites et Moyennes Entreprises*. Ministère de la Petite et Moyenne Entreprises et de l'artisanat.
2. ANDPME. (2010). *L'ANDPME pour une PME performante, plan quinquennal 2010-2014 programme national de mise à niveau des PME*. alger: Ministère de L'industrie, de la PME et de la Promotion de L'Investissement.
3. Bahammi, M. (2007, janvier). La mise à niveau des entreprise mode d'emploi. (164). (P. d. scientifique, Éd.) Maroc: Bulletin Economique et Social du Maroc.
4. Dhaoui , M., & Abassi, B. (2003). *Restructuration et mise à niveau d'entreprise –guide méthodologique*. (O. Ministère de L'industrie, Éd.) Alger: L'imprimerie Moderne des Arts Graphique.
5. Euro Développement PME. (2007). *Des résultats et une expérience à transmettre, programme d'appui aux PME/PMI privées en Algérie*. Commission Européenne. Alger: Ministère de la PME et de l'Artisanat.
6. Le Bulletin d'information statistique de l'entreprise. (2020, avril). (36). Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, algerie: Ministère de l'industrie et des Mines.
7. Madoui, M., & Denieuil, P.-N. (2011). *Entrepreneurs Maghrébins terrains en développement*. Paris: Edition IRMC.
8. Porter , M., & autres. (2005). *Rapport sur la compétitivité globale*. (W. E. Forum, Éd.) Paris: Economica.
9. Telailia , A. (2010). Programme national de développement de la normalisation et de la certification des entreprises. Annaba, Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements.